متسولون يرفضون الذهاب إلى مراكز الإقامة بسبب ما يجنونه من التسول

فهد لـ«الوطن»: استقالات العمال في القطاع الخاص ضمن الحدود الطبيعية

محمد راكان مصطفى

أكدت مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل في دمشق دالين فهد أن منصة «تشارك» لتطوير عمل المنظمات غير الحكومية ساهمت بزيادة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والجهات المعنية ما ينعكس إيجاباً على تلبية الاحتياجات لأكبر شريحة ممكنة، كما أنها توفر كل المعلومات التي يحتاجها أي متبرع لدعم المنظمات غير الحكومية بتقديم الخدمات للمجتمع، سواء لقطاع معين أم لمبادرة وطنية أو مشروع محدد.

وبينت فهد في تصريحها لـ«الوطن» أنه يتم العمل على إدخال بيانات المنظمات غير الحكومية إلى المنصة بحيث تقوم كل جمعية ومؤسسة بإدخال بياناتها وفي المرحلة اللاحقة سيكون هناك العديد من الخدمات المقدمة من الوزارة إلى الجمعيات، وخدمات أخرى مقدمة من الجمعيات إلى المستفيدين بطريقة ممنهجة ومؤتمتة تدخل في إطار التحول الرقمي لتقديم الخدمة.

فهد أشارت إلى أن المنصة توفر مساحة مهمة للمنظمات غير الحكومية لنشر أنشطتها والترويج لبرامج عملها ومشاريعها، ولدعم مواردها، من خلال إتاحة إطلاق حملات جمع التبرعات على المنصة، ووصولها لأوسع نطاق ممكن دعماً لجهودها، كما توفر المنصة طيفاً واسعاً من الخدمات (عرض فرص العمل، فرص التطوع بالمنظمات، توفير نافذة لتشبيك الجهد المشترك فيما بينها...)، كل ذلك تمهيداً لتوفير جملة من الخدمات المبسطة في مرحلة لاحقة كجزء من سياسة التحول الرقمي لتقديم الخدمات، ما ينعكس إيجاباً لجهة مزيد من الشفافية والمرونة والتيسير بمعالجة طلبات المنظمات غير الحكومية وصولاً لتوحيد الرؤية والهدف والتوجيه من ناحية رفع كفاءة الخدمة المقدمة للمستفيدين لتقدم بأفضل طريقة ممكنة.

ولفتت فهد إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كجهة رقابية وإشرافية على عمل المنظمات غير الحكومية تقوم عبر مديرياتها بشكل مباشر بالإشراف على عمل وأنشطة الجمعيات والمؤسسات والتأكد من تطبيق القوانين والأنظمة النافذة والاطلاع على واقع العمل والمساهمة بتقييم عملها.

وعن مدى وصول المساعدات إلى مستحقيها بينت فهد أن المعيار الأول الذي تعمل من خلاله الجمعيات والمؤسسات في دمشق هو الدراسة الاجتماعية التي تجريها من خلال فرق المتطوعين كما أن لكل جمعية ومؤسسة معايير واضحة وصريحة لاستحقاق الخدمة والمديرية تتابع هذه المعايير وتشرف على تطبيقها سواء من خلال الوجود أثناء تقديم الخدمات لقياس الأثر المباشر أو من خلال التدقيق في البيانات أو تلقي الشكاوى من المواطنين إن وجدت.

وأوضحت فهد أن دور المسنين والأيتام تتبع للجمعيات والمؤسسات المشهرة في دمشق ويقوم عمل المديرية بالنسبة لهذه المراكز كدور إشرافي ووصائي مثلما الحال بالنسبة للجمعيات والمؤسسات نفسها، وأن عدد المقيمين فيها هو عدد متغير لا يمكن حصره إنما يعتمد بشكل أو آخر على الطاقة الاستيعابية لكل دار.

وأشارت إلى أن دار تشغيل المتسولين والمشردين بالكسوة تتبع لمديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بريف دمشق، وهي تستقبل نزلاء من عمر ١٨ عاماً وما فوق ويوجد حالياً ٦٠ حالة، موضحة أن جمعية حقوق الطفل للإقامة المؤقتة هي مركزان مركز للذكور في قدسيا ويستقبل الحالات من عمر ٥ إلى عمر ١٥ عاماً ويوجد حالياً ٤٩ طفلاً في المركز، ومركز للإناث في باب مصلى ويستقبل الحالات من عمر ٥ إلى عمر ١٥ عاماً ويوجد حالياً ٢٥ حالة في المركز، في حين تستقبل جمعية «دفا» للإناث الكائنة في باب مصلى الأعمار من ٥ سنوات وما فوق ويوجد حالياً ٥٠ حالة في المركز.

ونوهت إلى أن هذه المراكز تقوم بتقديم خدمات الإقامة والدعم المعنوي والنفسي لهم والخدمات الصحية إضافة إلى إلحاق الأطفال بالمدارس ومتابعتهم، وأنه يتم التعاون والتنسيق مع الجمعيات الأهلية والهلال الأحمر لمؤازرة عمل المركز من خلال تقديم السلل الغذائية والصحية لتغطية احتياجات المقيمين، موضحة أنه يتم إيداع الحالات في المراكز عن طريق مكتب مكافحة التسول والتشرد الموجود بمديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بدمشق بتنظيم ضبوط بأقسام الشرطة وعرضهم على القضاء ثم إيداعهم عن طريق إحالة محام عام.

وعن امتناع الكثير من المتسولين عن الإقامة في هذه المراكز بينت أن البعض يرفض الذهاب إلى مراكز الإقامة بسبب اعتيادهم على الحياة غير المنظمة والفوضوية خلال فترة وجودهم في الشوارع والحدائق إضافة إلى المبالغ المالية التي يجنونها من التسول فهم يتخذون من التسول مهنة دائمة.

وبالنسبة للتزايد الكبير في أعداد المتسولين في أحياء دمشق خاصة بينت أن لظاهرة التسول أكثر من سبب فمنها من كان بسبب الفقر وقلة فرص العمل إضافة إلى الأزمة الاقتصادية والحرب وتهجير الكثيرين، ومنها من كان كمهنة سريعة لجني المال من دون بذل أي مجهود، مضيفة: وبالنسبة للأطفال فقد نجد أن التفكك الأسري سبباً لتشرد الأطفال واستغلالهم من بعض الأشخاص أو من أقاربهم وتشغيلهم بالتسول أو بأعمال مشابهة كبيع المحارم أو العلكة أو مسح الزجاج على الإشارات.

كما يوجد أطفال يقومون بالنبش في الحاويات المنتشرة في أحياء دمشق وجمع القطع البلاستيكية وغيرها وبيعها لأشخاص يقومون بإعادة تدويرها وهذا ما يعود بمردود مادي على الأطفال ما يشجعهم على اتخاذها مهنة لجني المال وزيادة أعدادهم لتصبح ظاهرة منتشرة بشكل أكبر، وللتخفيف من هذه الظاهرة اقترحت أن يتم إفراغ الحاويات يومياً وبشكل دوري من قبل الجهات المختصة وعدم تركها متراكمة لفترات طويلة.

وبينت مديرة شؤون دمشق أن قانون العمل رقم /١٧/ لعام ٢٠١٠ تطرق لموضوع عمل الأطفال والأحداث القاصرين بهدف حماية الطفل ومعالجة مشكلة تشغيل القاصرين، من خلال تشكيل لجنة لمنع تشغيل تلك «الفئة» في كل محافظة، تقوم بجولات ميدانية أسبوعية لمراقبة تطبيق القانون آنف الذكر، وتنظيم الضبوط بحق المخالفين بتوجيه إنذار يتضمن صورة عن الضبط إلى المخالف، وفي حال تكرار المخالفة تغلق المنشأة لمدة ثلاثة أشهر، ولاسيما أن قانون التعليم الإلزامي الصادر عام /١٩٨١/ نص على معاقبة كل من يستخدم طفلاً في مرحلة التعليم الإلزامي بالحبس لمدة شهرين أو بغرامة مالية، وفي حال التكرار تضاعف العقوبة ليصار إلى إغلاق المنشأة، كما يقوم مفتشو المديرية أثناء زياراتهم الدورية للمنشآت بمراقبة تطبيق قانون العمل لناحية تشغيل «الأحداث» لتنظيم الضبوط بحق المخالفين كما جاء القانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٠ ناظماً بشكل خاص الظروف والشروط والأحوال التي يجوز بها تشغيل الأحداث، محدداً العمر المسموح للحدث بالعمل به وهو بعد إتمام مرحلة التعليم الأساسي أو بعد عمر ١٥ عاماً أيهما أكبر، إضافة لساعات العمل وهي ٦ ساعات، ونظم الوثائق المطلوبة لتشغيلهم، كما حظر تشغيل الأحداث بعدة مهن وأعمال لاسيما تلك التي تشكل خطورة على حياته.

كما أن للوزارة دوراً مهماً للحد من عمالة الأطفال من خلال تنفيذ سياسات تتبلور باتخاذ الإجراءات القانونية بحق صاحب العمل الذي يقوم بتشغيل «الأطفال»، خلافاً للقانون والقرارات الوزارية الناظمة لعمل الأطفال وفرض الغرامات بحق المخالفين، إضافة لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج المساعدات الاستهدافية وربطها بسبل العيش، وتطوير عمل الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية، مع التأكيد على تعزيز الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية، وتعزيز شراكة القطاعين العام والأهلي.

من جهة أخرى أوضحت مديرة شؤون دمشق أن عدد الاستقالات في القطاع الخاص في المحافظة ضمن الحد الطبيعي، ولم تلحظ ازدياداً لا سيما لجهة الوعي الواضح لدى العمال بحقوقهم التي يضمنها كل من قانون العمل وقانون التأمينات الاجتماعية، إضافة لدور الوزارة بالتشديد والتأكيد على تطبيق القانون وحماية العامل الأمر الذي ترك عند العامل أثراً إيجابياً يتمثل بالاطمئنان تجاه حقوقه المحفوظة.

شكاوى من الجوَر في مدخل مرفأ طرطوس!

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تنعكس الآثار السلبية على أصحاب الشاحنات والسائقين بسبب الجور التي تملأ مدخل مكتب الدور وساحته وشوارعه وأيضاً مدخل المرفأ والشوارع المؤدية إلى الأرصفة داخل المرفأ وفق ما وصل «الوطن» من شكاوى كثيرة من أصحاب الشاحنات والسائقين ووفق ما تمت مشاهدته عند الزيارة الميدانية للموقع أمس بحضور مدير مكتب نقل البضائع ورئيس جمعية مالكي الشاحنات واللجنة النقابية.

رئيس الجمعية محمد عطية وعدد من أعضاء الجمعية والسائقون بينوا في الشكوى أن الجور والحفر تتسبب في تفجير الإطارات وتكسير المقصات كما تؤذي دوزان الشاحنة إضافة لتفجير «المانيفيز» ما يؤدي إلى أضرار مادية كبيرة ومكلفة وعدم القدرة على سحب الشاحنة من مكان حدوث العطل لأنها محملة بالبضائع فنضطر لإحضار ورشة تصليح إلى مكان الشاحنة.

وأضافوا: نطالب بالقيام بإصلاح وتعبيد مداخل مكتب الدور وساحاته وشوارعه وأيضاً مدخل المرفأ والشوارع المؤدية إلى الأرصفة داخل المرفأ.

محمد عبد الرحمن مدير مكتب نقل البضائع بطرطوس قال: تم التواصل مع الجهات المختصة في المحافظة بهذا الموضوع لتتم عملية الإصلاح على مبدأ الترقيع لكن مع وجود الحمولات الكبيرة عدنا إلى المربع الأول وللمشكلة نفسها من حفر وجور وسوء في الطريق لنقوم مجدداً بالتواصل مع المحافظة بهذا الخصوص ومع مدير عام المرفأ وآخر الكتب المرسلة بهذا الخصوص كان منذ فترة قريبة.

وختم بالقول: إن الإصلاح المؤقت عملية غير كافية إذ لابد من وضع خطة شاملة وحل جذري للطريق داخل مكتب الدور ولمدخل المرفأ.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل آصف حسن أكد أن المحافظة تلقت شكاوى من جمعية مالكي السيارات الشاحنة بخصوص هذا الواقع وأنه بناء عليها تم تسطير كتاب إلى مجلس مدينة طرطوس في العاشر من أيار الجاري للمعالجة والصيانة، مضيفاً: إنه تلقى اليوم (أمس) كتاباً من مدير مكتب نقل البضائع بهذا الخصوص وأحاله إلى مجلس مدينة طرطوس أيضاً، مختتماً بالقول: حقيقة إن مداخل ومخارج مكتب نقل البضائع بحاجة إلى صيانة دائمة وفنية بسبب الحمولات المحورية.

«نان» أصبح سعره ٤٦,٩ ألفاً و«كيكوز» بـ٣٨,٤ ألف ليرة..واستيراد كميات تكفي ثلاثة أشهر

نقيب صيادلة دمشق لـ«الوطن»: أسعار حليب الأطفال ارتفعت أكثر من الضعف

محمد منار حميجو

كشف رئيس فرع نقابة الصيادلة في دمشق حسن ديروان أن أسعار حليب الأطفال ارتفعت منذ يومين إلى أكثر من الضعف بعدما تم استيراد كميات جديدة، لافتاً إلى أن نوع «نان» أصبح بحوالي ٤٦٩٠٠ ليرة بعدما كان بـ١٨٨٠٠ ليرة على حين ارتفع سعر حليب نوع «كيكوز» إلى ٣٨٤٠٠ ليرة بعدما كان سعره ١٥٣٠٠ ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن ديروان أنه حالياً يوجد في الأسواق ٦ أصناف من حليب الأطفال، مؤكداً أنه تم استيراد كميات من الممكن أن تكفي لمدة ثلاثة أشهر، معيداً سبب ارتفاع أسعار الحليب إلى ارتفاع سعر الصرف الرسمي.

ولفت إلى أن المستودع المركزي لفرع نقابة مازال يبيع مادة الحليب على دفتر العائلة وذلك لمنع بيع أي علبة من هذه المادة في السوق السوداء وخصوصاً نوع الحليب نسلة «نان وكيكوز» رغم أن الكميات التي تم استيرادها من هذين النوعين جيدة.

وأكد ديروان أنه ما زال يتم توزيع الحليب على الصيدليات ليس بشكل مفتوح وليس كما يحتاج الصيدلي بل يتم توزيع الحليب على صيدلياتهم حسب حاجتهم بما يضمن توزيع الحليب على جميع الصيدليات، لافتاً إلى أنه يوجد أيضاً مستودعان خاصان إضافيان يقومان بتوزيع الحليب على الصيدليات، وبالتالي فإنه تتم تغطية توزيع الحليب نوعاً ما على الصيدليات.

وفيما يتعلق بموضوع الأدوية توقع ديروان أنه لن يكون هناك رفع لأسعار الأدوية في المنظور القريب، مؤكداً أنه لا توجد هناك انقطاعات لأصناف دوائية والمخزون الدوائي متوفر، مشيراً إلى أن هناك مطالب من بعض المعامل بأن يكون هناك تحرك لوزارة الصحة في فترات لاحقة حتى لا نقع في أزمة انقطاعات كما حدث في الفترة الماضية عندما حدثت انقطاعات للعديد من الأصناف.

> لا رفع قريباً لأسعار الأدوية وحالياً لا انقطاعات لأصناف دوائية

وأعرب ديروان عن أمله بان يكون هناك تحسن للوضع الاقتصادي للبلد حتى لا يكون هناك رفع لأي مادة في المستقبل.

وفيما يتعلق بالموضوعات النقابية أوضح ديروان أن النقابة تتواصل مع كل القطاعات التي تتبع للنقابة من صيدليات ومستودعات لمناقشة الموضوعات التي تخص أصحابها والعمل على حل المشكلات لضبط العمل بشكل عام، معتبراً أن المهم عند الصيادلة أن يكون هناك توافر للأدوية وحليب الأطفال في صيدلياتهم بشكل مستمر إضافة إلى ثبات الأسعار، لافتاً إلى أن عدد الصيادلة في دمشق حالياً حوالي ٤ آلاف.

وفيما يتعلق بموضوع الربط الإلكتروني للمستودعات مع وزارة المالية للتحصيل الضريبي أوضح أنه تم ربط كل المستودعات على حين توجد خطة لربط الصيدليات لكنها خطة بعيدة، مشيراً إلى أنه حتى الربط الإلكتروني الذي تم مع المستودعات مازال قيد التجريب لحل كل المعوقات والمشكلات.

أكثر من ٥٥ بالمئة من طلاب الثانوية «الفرع الأدبي» في القنيطرة دراسة حرة

مدير تربية القنيطرة لـ«الوطن»: أنهينا جميع الترتيبات لإنجاح امتحانات الشهادات العامة

القنيطرة- خالد خالد

بينت الإحصائيات الصادرة عن دائرة الامتحانات بتربية القنيطرة أن أعداد الطلاب المسجلين لدورة ٢٠٢٣ على أرض المحافظة وتجمعاتها بدمشق وريفها ولكل الشهادات وبجميع فروعها بلغ ١٤١٣٤ طالباً وطالبة وبزيادة فقط ١١٨ طالباً عن دورة ٢٠٢٢ حيث كان عدد الطلاب ١٤٠١٦ طالباً.

وأوضح مدير التربية عماد أسعد أن المديرية قامت بإعداد قواعد البيانات للطلاب المتقدمين إلى الثانوية العامة بفروعها المختلفة والبالغ عددهم ٥٢٧٥ طالباً وطالبة، على حين أن دورة العام الماضي كان ٥٢٧٤ طالباً، مبيناً أن عدد طلاب الفرع العلمي بلغ ٢٦٢٨ طالباً وطالبة (منهم ٣٦٤ دراسة حرة)، وموزعون على ٣١ مركزاً (٦ دراسة حرة وواحد صحي) وتوزعت على (٨ مراكز على أرض تجمعات محافظة دمشق وفيها ١١٧ طالباً، و١٥ مركزاً بتجمعات ريف دمشق وفيها ١١٢٣ طالباً وطالبة و٨ مراكز على أرض المحافظة وفيها ٨٨٨ طالباً)، أما بالنسبة لعدد طلاب الفرع الأدبي فقد بلغ ١٩٣٢ طالباً وطالبة (١٠٠١ طالب دراسة حرة) وموزعون على ٢٥ مركزاً (١١ مركز دراسة حرة ومركز صحي (٦ على أرض محافظة دمشق وفيها ٤٠٧ طلاب، و١٢ مركزاً بتجمعات ريف دمشق فيها ٨٠٤ طلاب و٧ مراكز على أرض محافظة القنيطرة وفيها ٧٢٠ طالباً).

> ١٤١٣٤ طالباً وطالبة سجلوا للتقدم لامتحان الشهادات في المحافظة

وأشار إلى أن عدد طلاب شهادة التعليم الأساسي ٨٨٥٩ طالباً وطالبة (٥٢٥ دراسة حرة) وموزعون على ٨٧ مركزاً منها (٦ دراسة حرة ومركز واحد صحي) وكان نصيب تجمعات دمشق ١٨ مركزاً وفيها ٧٨٤ طالباً، و٤٤ مركزاً بتجمعات ريف دمشق فيها ٤٨٠٠ طالب، و٢٥ مركزاً على أرض المحافظة ويقدم فيها ٢٢٧٥ طالباً)، علماً أن دورة العام الماضي كان عدد طلاب شهادة التعليم الأساسي ٨٧٠٥ طلاب.

بينما بلغ عدد طلاب الشهادة الثانوية المهنية ٧١٥ طالباً (٢٦٨ صناعياً و٣٤٦ تجارياً و١٠١ نسوي) وموزعون على ١٦ مركزاً (٥ مراكز بتجمعات دمشق وسيقدم فيها ٢٤٢ طالباً، و٧ مراكز بتجمعات ريف دمشق وفيها ٢٣٣ طالباً، و٣ مراكز على أرض محافظة القنيطرة وفيها ٢٤٠ طالباً).

أما عدد طلاب الثانوية الشرعية فهم ٨ وعدد طلاب الإعدادية الشرعية ٢٩ طالباً، وسيقدمون امتحاناتهم على أرض المحافظة، وبذلك يصبح مجموع المراكز الامتحانية على أرض المحافظة وتجمعات دمشق وريفها ١٦٠ مركزاً.

وأشار مدير التربية إلى حرص المعنيين بالعملية الامتحانية على إعطاء صورة حقيقية ومشرفة عن القنيطرة ومدى الالتزام بحسن سير العملية الامتحانية والحرص على نزاهتها وعدالتها من خلال تحقيق تكافؤ الفرص والوقوف على مسافة واحدة بين جميع الطلاب وتهيئة الجو المناسب وتوفير الطمأنينة والاستقرار النفسي.

وشدد على محاسبة كل من يحاول العبث بسير العملية الامتحانية.

وأضاف: تم توفير كل مستلزمات إنجاح العملية الامتحانية للشهادات العامة وتأمين جميع متطلباتها بالتعاون مع الجهات المعنية والمؤسسات الحكومية من سيارات ومحروقات وحماية دائمة لمراكز الامتحانات، وتأمين متطلبات طباعة الأسئلة وتجهيز مركز تصحيح الامتحانات وتوزيع القرطاسية والمستلزمات على المراكز الامتحانية، إضافة إلى تأمين الآليات اللازمة لنقل المراقبين ومندوبي التربية لتوزيع أسئلة الامتحانات على المراكز وضمان وصولها إلى المراكز في موعدها المحدد.